



لا يمكن إحالة صعود نفوذ إيران في المشرق العربي إلى قوتها العسكرية، إذ إنها أخفقت في حربها مع العراق (1980-1988)؛ ولا إلى قوتها الاقتصادية، إذ ثمة دول إسلامية – مثل تركيا وماليزيا وإندونيسيا – أكفاء منها وأفضل اقتصاداً؛ ولا إلى نموذجها في الحكم، إذ هي دولة دينية طائفية ومذهبية منذ قيامها (1979) وفق وصفة "الولي الفقيه".

وطبعاً، لا يمكن إحالة ذلك إلى تغطيتها بالقضية الفلسطينية، لأن أثر هذه المسألة ظل محدوداً ويفلّب عليه التوظيف الدعوي، من دون التقليل من مقاومة "حزب الله" في لبنان لأن هذا البلد صغير بحجمه وتأثيراته، والتأثير فيه لا يتعدي حدوده.

أما تفسير ذلك بوجود طائفة دينية مذهبية تتبع لها أو تتماهي معها في هذه الدولة أو تلك، فهو تفسير قاصر لأن هذه الطائفة لا تستطيع وحدتها تغيير المعايير السياسية القائمة في بلدانها.

تفسير الصعود

إذن، ثمة مجموعة أسباب أسهمت في صعود نفوذ جمهورية إيران الإسلامية في المشرق العربي، منها: أولاً، توفر إرادة سياسية إيرانية بتصدير الثورة. ثانياً، وجود قاعدة اجتماعية مذهبية في البلدان المجاورة لديها شعور بـ"المظلومة"، لا سيما في العراق ولبنان.

ثالثاً، امتلاك إيران ثروة مالية متأتية من ثروتها النفطية، تمكّنها من الصرف على الجماعات المليشياوية والمدنية والخدمية التي تتبعها في هذا البلد أو ذاك.

رابعاً، التوظيف في القضية الفلسطينية والصراع ضد إسرائيل، في ظل انحسار الاهتمام الرسمي العربي. خامساً، الاستثمار في تيار الإسلام السياسي الصاعد في تلك المرحلة بعد أهول التيارات اليسارية والقومية.

بيد أن كل هذه العوامل إنما مهدت أو سهلت لإيران التغلغل في البلدان المجاورة، أما العامل الرئيس الذي مكّنها من ذلك فهو قيام الولايات المتحدة الأميركيّة بغزو العراق واحتلاله عام 2003، والذي تم بالتوافق مع حكام طهران مثلما حصل في الغزو الأميركي لأفغانستان 2001.

أي أن سقوط الدولة العراقية واحتلالها بما اللذان شكلا المنصة التي صعدت نفوذ إيران في المنطقة، والتي مكّنت الميليشيات المذهبية التابعة لها من أخذ السلطة في العراق من ساعتها وحتى الآن؛ هذا أولاً.

ثانياً، وتأسيساً على هيمنتها في العراق؛ عملت إيران على تعزيز نفوذها في لبنان، ثم في سوريا بالاستناد إلى تحالفها مع نظام

بشار الأسد (الأب والابن)، إلى الدرجة التي باتت معها تحكم في هذين البلدين.

ثالثاً، وبناء على النقطتين السابقتين، يمكننا أن ندرك أن إيران تصرّف من واقع معرفتها بأن خسارتها لأي من المواقع المذكورة – لا سيما في العراق أو سوريا – ستفضي حتماً إلى خسارتها نفوذها في المنطقة، وبالتالي إعادةها إلى حجمها الطبيعي أو إلى خلف حدودها.

ولعل ذلك يفسّر محاولاتها فرض سياساتها في العراق وسوريا ولبنان، ومن ضمنها إحداث تغييرات ديمografية في هذه البلدان، وإنشاء قوى مليشياوية مذهبية مرتهنة لها وموالية لها، والحفاظ على الأنظمة السائدة في كل منها بكل ثمن وبكل ما أوتيت من قوة؛ ومثال ذلك السياسة التي تنتهجها في سوريا ضد ثورة السوريين ودفاعاً عن نظام الأسد.

توظيف إيران

السؤال الآن هو: لماذا سهلت أو سمحت الولايات المتحدة (ومعها إسرائيل طبعاً) لإيران بتعزيز نفوذها في المنطقة، أي في العراق ولبنان وسوريا؟ أو لماذا سكتت عن ذلك طوال الفترة الماضية؟

طبعاً، لا يمكن تفسير ما جرى بعقلية المؤامرة أي بتوافق أميركي إيراني، ولا بعقلية التبعية أي تبعية طهران لواشنطن، وإنما يمكن تفسيره وفق عقلية التشابكات والتقطّعات والمصالح السياسية الإستراتيجية.

وقد شهدنا أن الولايات المتحدة قدمت العراق لقمة سائفة لإيران وجماعاتها وعلى ظهر دبابة أميركية، وأنها تساهلت مع برنامجها النووي.

ثم هي فوق هذين الأمرين سكتت عن تدخلها المباشر والفح في سوريا بعد اندلاع ثورة السوريين، رغم معرفتها بداعيّها مناهضة أميركا ورفعها شعار "الشيطان الأكبر" ومقاومة إسرائيل، مما يستنتج منه أن ثمة عوائد أميركية – وبالتالي إسرائيلية – أهم وأكبر وأعمق تأثيراً من ضرر تلك الادعاءات أو تلك المقاومة.

وقد ثبت في ميدان التجربة – وليس فقط بالتحليل السياسي – أن ذلك السماح الأميركي والإسرائيلي كانت غايتها تحديداً استدراج إيران للتورط والاستنزاف في البلدان المذكورة، وبالتالي توظيف هذا التورط في تقويض بنية الدولة والمجتمع في بلدان المشرق العربي، الأمر الذي قدم خدمة كبيرة لإسرائيل.

ففي المحصلة؛ أدت السياسات التي انتهجتها إيران في المنطقة إلى إثارة النعرة الطائفية المذهبية، وشق وحدة مجتمعات المشرق العربي بين "شيعة" وـ"سنة"، وإضعافها وزعزعة استقرار دولها، وهو الأمر الذي لم تستطعه إسرائيل منذ قيامها.

وفي المحصلة؛ فإن الولايات المتحدة نجحت – عبر الإستراتيجية التي انتهجتها في عهد باراك أوباما – في تحقيق مكاسب كبيرة لها دون أن تخسر جندياً ولا فلساً واحداً؛ إذ تمكّنت من استدراج أو توريط القوى المناكفة لها في المنطقة – وتحديداً روسيا وإيران وتركيا – في الصراع السوري، بل ووضعتهم في مواجهة بعضهم بعضاً.

الأهم من ذلك أنها استطاعت – عبر تلك الإستراتيجية – إفقاد إيران نقاط قوتها بكشف تغطيتها بالقضية الفلسطينية، وفضح مكانتها كدولة دينية وذهبية وطائفية في المنطقة، بعد أن استنفدت دورها في تقويض وحدة مجتمعات المشرق العربي، وإثارة النعرة الطائفية المذهبية بين السنة والشيعة، إذ لم يعد أحد ينظر لإيران باعتبارها دولة مناهضة لإسرائيل، أو كدولة يجدر الاحتراء بها.

وفوق ذلك؛ نجحت الولايات المتحدة في تأمين بيئة إقليمية آمنة لإسرائيل عقوداً من الزمن، بعد تفكك الدولة والمجتمع وخرابهما في أهم دولتين في المشرق العربي، أي في سوريا والعراق.

ما يحدث الآن أن المعطيات تغيرت، وتالياً لذلك ثمة تغيرات في الإستراتيجية الأميركية إزاء سوريا، بحسب ما بات يتكرر في تصريحات الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترمب وأركان إدارته.

أما محاور هذه الإستراتيجية فتتمثل في الآتي: أولاً، مواجهة جماعات الإرهاب، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا والعراق؛ علمًا بأن ثمة في إدارة ترمب من يربط بين شبكات الإرهاب وإيران.

ثانياً، تحجيم نفوذ إيران في المشرق العربي من العراق إلى لبنان مروراً بسوريا. ثالثاً، إنهاء القتال في سوريا وتحقيق الاستقرار في هذا البلد على أساس التغيير السياسي الذي يتضمن إنهاء حكم عائلة الأسد، وهو ما سيؤدي إلى تحجيم نفوذ إيران في سوريا ولبنان.

هذه الإستراتيجية تفيد بأن مرحلة السماح الأميركي (وضمنه الإسرائيلي) لتمدد إيران في المنطقة قد انتهت، أو حققت أهدافها الأميركيًا وإسرائيليًا على الأرجح، وهذا ينطبق على أذرعها المليشياوية العراقية واللبنانية، الطائفية والمسلحة.

وهكذا نجد أن ما حصل مع جيء إدارة ترمب هو أن الإستراتيجية السابقة آتت أكلها من وجهة نظر الإستراتيجيين الأميركيين، وبات يمكن الآن التدخل بشكل أكثر فعالية لاستثمار ما حققه الإستراتيجية السابقة، بعد أن تم إنهاء روسيا وإيران وتركيا.

والمقصود أننا إزاء إدارة أميركية تشغله على نحو آخر، أي بطريقة التدخل المباشر، وعبر تعزيز دورها إن على مستوى الصراع العسكري على الأرض، وهو ما تمثل في قصتها مطار الشعيرات. أو من خلال إعادة تدوير عجلة الحل السياسي لوضع نظام الأسد أمام حقيقة انتهاء صلاحيته، وانتهاء زمن السماح له بالاستمرار.

وهذا ما وضحته التسريبات لخطة أميركية من أربع مراحل، تقوم أولاً على محاربة الإرهاب. وثانياً وقف الصراع المسلح وإيجاد مناطق آمنة. وثالثاً إيجاد حل انتقالي يرحل في نهايته بشار الأسد (بالتفاهمات أو بالقوة)، ورابعاً تنظيم الأوضاع وبدء إعادة بناء سوريا. ولعل هذا ما حاولت استباقه - على الأرجح - اتفاقية أستانة 4، المتعلقة بخفض الصراع بأربع مناطق سورية.

الدور الإسرائيلي

هذه الرؤية الأميركية لتوظيف الدور الإيراني في المنطقة تنطبق على إسرائيل أيضًا، أي أن الطرفين الأميركي والإسرائيلي يريان اليوم أن على إيران أن تعود إلى حجمها الطبيعي خلف حدودها، وأن على مليشياتها أن تنتزع سلاحها.

ويُستنتج من ذلك أن التسهيل الأميركي والسكوت الإسرائيلي سابقاً عن تغلغل إيران في المنطقة كان محسوباً؛ أولاً، لجهة عدم السماح بخلخلة أمن إسرائيل، وإيقائه عند حدود خلخلة أمن المنطقة فقط (أي دولها ومجتمعاتها)، وهو ما حصل عملياً. وثانياً، إبقاء كلفة مقاومة إسرائيل - عبر "حزب الله" وادعاء مناهضة الولايات المتحدة - أقل ضرراً أو كلفة بالقياس مع العوائد التي تنجم عن ذلك سياسياً وعسكرياً وأمنياً بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، وهو ما حصل أيضًا.

وذلك مع علمنا بتوقف مقاومة حزب الله منذ عام 2000، أي منذ 17 عاماً، باستثناء لحظة خطف جنديين إسرائيليين عام 2006 الذي جرّ حرباً على لبنان.

في خضم كل ذلك؛ بديهي أن تبدو إسرائيل في غاية الارتياح، سواء في الإستراتيجية القديمة أو الجديدة للولايات المتحدة، إذ هي في الحالين بمثابة الفائز الأكبر من استمرار الصراع المسلح والمدمّر في العراق وسوريا، كما من تحجيم النفوذ الإيراني. ويتجلّ ذلك خاصة في موضوع نزع السلاح النووي والكيميائي (في إيران وسوريا)، وهذا ما بدا واضحاً من حماسة رئيس

الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للسياسة الأمريكية، التي عبر عنها لدى استقباله وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس في إسرائيل مؤخرًا.

وفي هذا الإطار؛ يمكن اعتبار سلسلة الغارات الإسرائيلية الجوية أو الصاروخية المتكررة على سوريا -والتي استهدفت قوافل إمداد ومستودعات أسلحة وقادة لحزب الله داخل سوريا- مؤشرًا عملياً على سياسة إسرائيلية وأميركية جديدة (مع قصف مطار الشعيرات وزيادة القوات الأمريكية في شمال وشرق سوريا)، هدفها تحجيم نفوذ إيران وميليشياتها بسوريا والعراق، وربما في لبنان أيضًا.

وألافت أن الضربة الإسرائيلية في محيط مطار دمشق حدثت ووزير الدفاع الإسرائيلي في زيارة عمل لروسيا، التي تعطي الدعم الأساسي لنظام الأسد.

وبحسب عاموس هرئيل (المحل العسكري في صحيفة "هارتس"، 4/28) فقد أكد ليبرمان -في محادثه بموسكو- على الخط الأحمر الجديد الذي وضعته إسرائيل، وهو أنه لا للوجود العسكري الإيراني أو وجود حزب الله قرب الحدود السورية في هضبة الجولان..، إضافة إلى منع تهريب السلاح".

ويبدو أن هذه الخطوط الحمر هي التي تفسر الزيارات التي قام بها نتنياهو إلى موسكو للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والتباحث معه بشأن الوضع في سوريا وضمان أمن إسرائيل.

وعلى ما يبدو؛ فإن تحجيم إيران ليس مطلباً أميركياً وإسرائيلياً فقط، بل بات مطلباً دولياً وإقليمياً؛ إذ هو يلتقي مع رغبة روسية وتركية أيضاً، لا سيما أن روسيا تعتبر سوريا ورقة في يدها، لا في يد إيران التي تتنافسها على ذلك.

الجزيرة نت

المصادر: